أزمة المشتقات النفطية تصيب

المواطن يعاني!!

هذه المرة لا استثناء ، المصانع الكبيرة والصغيرة والورش وثلاجات التبريد وسيارات النقل والمزارعون حتى الأفران والمخابز وكل شيء ارتبط نشاطه بالديزل الجميع يئن من وطأة انعدام المشتقات النفطية وفي مقدمتها مادة الديزل التي أصاب اختفاؤها المواطن اليمني في مقتل ومايفاقم حدة الأزمة وصول أسعار هذه المادة في السوق السوداء إلى ثلاثة أضعاف السعر الرسمي.

الثورة/عبدالله الخولاني

خسائر كبيرة لحقت بقطاعات الصناعة والزراعة والنقل جراء خفض ساعات التشغيل وتراجع الإنتاج نتيجة انقطاعات الكهرباء المعتمدة هي الأخرى على مادة الديزل في تشغيل بعض محطات التوليد وتوقف المولدات الخاصة عن العمل لعدم توفر المشتقات النفطية من مادتي الديزل والبنزين وهو ما فاقم من حدة الأزمة.

القطاع غير المنظم

انقطاع الكهرباء وشحة مادتي الديزل والبنزين انعكس سلبا على نشاط ورش النجارة ومعامل الألمنيوم وهو مادفعها إلى تخفيض ساعات العمل .

ويقول سمير البعداني أن مردود المعمل لم يعد يغطي التكاليف من إيجار شهري للمحل ورواتب العمال وهذا فيه خراب بيوت إذا لم تتخذ الحكومة معالجات عاجلة بهذا الشأن, ويضيف كثير من المحال مهددة بالإفلاس نتيجة توقف العمل وفي احسن الأحوال لانستطيع تغطية حتى نفقات التشغيل.

ورش النجارة هي الأخرى تعاني من انطفاءات الكهرباء وانعدام مادة الديزل لتشغيل مولداتها الخاصة وهو ما لحق بها خسائر مالية كبيرة نتيجة عدم إنجازها للأعمال المطلوبة وبحسب فضل السباعي فإن ساعات التشغيل تراجعت بنسبة ٥٠٪ والأعمال المتبقية لم تعد تغطي نفقات الورشة والعاملين، وطالب السباعي شركة النفط باعتماد كوبونات للمستفيدين من مادة الديزل إذا كانت الحكومة غير قادرة على ضبط محطات بيع المشتقات النفطية ويتم توزيع الحصص للمستفيدين بحسب هذه الكوبونات.

الخبز

رغيف الخبز ليس بمنأى عن أزمة الديزل فحجمه يتراجع بصورة شبه يومية يكاد يقترب من حجم قطعة البسكويت وهذا ناتج عن عدم توفر مادة الديزل كما يقول طه الشرعبي رئيس شعبة المخابز والأفران في الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة ويضيف إلى يومنا هذا وملاك المخابز والأفران في طابور له عدة أيام أمام محطة شركة النفط في نقم المخصصة لتزويد الأفران بمادة الديزل لكن دون جدوى .

ويؤكد الشرعبي أن ارتفاع مدخلات الإنتاج وفي مقدمتها مادة الديزل سبب يؤثر سلبا على حجم الخبز بنوعيه المسطح والصامولي والحل لهذه الإشكالية هو بتوفير الحكومة لمادة الديزل للتخفيف من معاناة المواطن اليمني.

عصب الحياة

يمثل الديزل عصب الحياة لقطاعات اقتصادية حيوية في البلد خاصة قطاعات الزراعة والصناعة والنقل الثقيل والمتوسط واتساع الأزمة يعني منتجات زراعية ستتعرض للتلف نتيجة لتوقف مضخات المياه وهذا سينتج عنه قلة في المعروض وبالتالي ارتفاع الأسعار والموطن هو من سيدفع في الثمن في النهاية، أما القطاع الصناعي سيتضرر نتيجة لارتفاع تكلفة الإنتاج أو التوقف وهذا يعني تشريد الآلاف من الأيادي العاملة .

مؤشرات ليس الهدف منها التهويل والمبالغة ولكنها حقائق أكدتها الأزمات السابقة والتي لازالت آثارها ماثلة إلى اليوم وهو ما دفع الاقتصاديين من التحذير من استمرار أزمة الديزل دون معالجات جذرية توضع لمنع حدوث مثل هذه الاختناقات وفق ما يطرح خبراء الاقتصاد,مؤكدين أن الاقتصاد اليمني لا يحتاج لأزمات جديدة هو في غنى عنها ,مشيرين إلى أن أزمات المشتقات النفطية السابقة أدخلت الاقتصاد الوطني في غيبوبة كادت تؤدي إلى الوفاة وهو إلى الآن لازال في المرحلة الأولى للتعافي, داعيا الحكومة إلى توفير مخزون استراتيجي على مستوى كل محافظة يستخدم عند الضرورة والأزمات الطارئة.

صناعيون: انعدام الديزل يوقف 70% من المصانع والباقي تنتج 50% فقط

تحقيق أحمد الطيار

لا تزال أصناف صناعية غذائية واستهلاكية مختفية عن الأسواق اليمنية للأسبوع الثاني على التوالي في واحدة من أكبر المعضلات التي تواجه الصناعات الوطنية وعلى رأسها الغذائية ذات الأهمية الاقتصادية الكبيرة لدى الأسر اليمنية هذه الأيام والسبب نقص الديزل للمصانع من جهة ولسيارات شبكة النقل والتوزيع بين المحافظات وداخل المدن من ناحية أخرى .

وعلى الرغم من أن الصناعيين في طول البلاد وعرضها يعتمدون استراتيجية محكمة الإطباق في الصمت وتقوم على السكوت وعدم إثارة الموضوع أو الإدلاء بأي تصريحات كنوع من كتمان الغيظ لأمد لا يعلم إلا الله إلى متى سيستمر فإنهم في المقابل يقذفون بالعمال والموظفين إلى الشارع ويقطعون عنهم الأجور في الأيام التي تتوقف مصانعهم عن العمل مما يعيد الخسارة ليس على المصنع ومالكيه بل على العمال في المقام الأول.

وحده أنور عبدالله جارالله نائب رئيس لجنة الصناعة بالاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية قرر الحديث وبشكل علني عن مأساة وآثار انعدام المشتقات النفطية السلبية على الصناعة فكان "الثورة الاقتصادي" ملاذه الأخير على الحكومة تضع حدا لمأساة تفاقم القطاع الصناعي اليمني العتيد.

وحدهم تجار الجملة والتجزئة من يشعرون بالأسى ويشاركهم المستهلكون إذ بدأ الشعور بقلة المنتجات الوطنية يجد طريقه للظهور مع بدء تعطل الآلاف من العمال من المصانع ومخاوف من نقص الإمدادات من مواد أساسية كالألبان والزيوت والدقيق والسكر وربما قريبا الخبز والذي يمكنه أن يفقد الديزل في يوم ما طالما والوضع لا يحمل أي حلول تلوح في الأفق هكذا يشرح عبدالله الرويحي حال السوق وتجار الجملة في العاصمة صنعاء .

قصة الزبادي

خلال الأسبوع الماضي وحتى يومنا هذا كان الزبادي فئة الهناء غير موجود في السوق وعلى مضض يوجد كميات منه في بعض البقالات وحين سألنا الوكلاء بصنعاء عن السبب كانت الإجابة أن شبكة التوزيع المكونة من شاحنات تعمل بالديزل متوقفة ولم يصل المنتج إلى السوق كما كان ، ويفيد صالح عبد الدائم المقطري -موزع معتمد للزبادي في مذبح- إن الزبادي كمنتج وطني هام في اليمن يصل إلى شبوة والمهرة وصعدة وعدن وهذا يحتاج شبكة تسويق تقطع مسافات تصل إلى ألفي كيلو متر في اليوم الواحد لكل ناقلة وهنا المشكلة حيث إن انعدام الوقود سبب توقف التوزيع والناقلات معطلة وبالتالي توقف إمداد السوق بالمنتج.

التجار

يبدي تجار جملة ووكلاء الصناعات المحلية وكبار الموزعين المعتمدين في العاصمة قلقا غير معهود من انعدام الديزل، فهم يعرفون أن توقف شبكة النقل سيقود لتفريغ مخازنهم من السلع وسيجدون أنفسهم وأعمالهم تتوقف في يوم واحد، ويقول علي حميد تاجر الجملة في سوق شميلة إن الأسبوع الماضي شهد توقف الإمداد من أنواع كثيرة من الصناعات الغذائية الخاصة بالأطفال وعلى رأسها مصنع العاقل لبطاطس نعمان حيث توقف المصنع من جهة وتوقفت شبكة توزيعاته من جهة أخرى وهذا مثير للحزن لأن كثيراً من الصناعات تمد السوق يوميا بكميات محددة وتوقفها يعني التوقف عن بيع تلك الأصناف .

المنتجات البلاستيكة

في منطقة حي الروضة بالعاصمة صنعاء يقف مصنع الحماطي للبلاستيك ومنتجات البلاستيك للكهرباء خالي الوفاض ووجد 35 عاملا أنفسهم يعودون للمنزل طيلة أيام الأسبوع الماضي بعد توقف مولد المصنع ذي الثلاثين كيلو فولت، ويقول محمد الحافي مدير المصنع نعمل يوميا ثلاثة ورديات لتغطية طلب السوق من أنابيب الكهرباء للمنازل لكن توقف وانعدام الديزل جعلنا نعمل بورديتين عندما كنا نشتري البرميل من الديزل بـ35 ألف ريال لكن الآن انعدم تماما ويباع في السوق السوداء بـ60 ألف ريال عندها قررنا التوقف .

تأثيرات

يشرح رجال الأعمال والصناعة أنور عبدالله جار الله أثر انعدام المشتقات النفطية على القطاع الخاص وعلى الاقتصاد عموما بتقسيمه تلك الأضرار إلى عدة محاور فالمحور الأول المتعلق بالمصانع يكون في غاية السوء فسبب عدم وجود الديزل خاصة يؤدي إلى توقف العديد من المصانع والمنشآت حسب تأكيداته، ويقول إن المصانع معظمها لا تتكل على الكهرباء العمومية بسبب الانطفاءات المتكررة للكهرباء وإن وجدت فتكون ضعيفة وتسبب أضرارا للأجهزة والمكائن المختلفة.

ويرى جار الله أن أضرار عدم وجود الديزل يسبب وقوف كلي وإفلاس لبعض المصانع التي تضطر أن تشتري الديزل من السوق السوداء وبأسعار خيالية تصل إلى 65000 ريال للبرميل الواحد ناهيك عن وجود ديزل مغشوش بالماء سبب أضراراً كبيرة للمكائن والمواطير بشكل عام ،ويجزم بأن نسبة ما يقارب من 70% من المصانع توقفت وما تبقى قلل من إنتاجه إلى أقل من 50% وهذه كارثة على القطاع الخاص وعلى الاقتصاد بشكل عام .

النقل والتوزيع

عدم وجود الديزل في المصانع والشركات ناهيك عن عدم وجوده في المحطات سبب توقفاً كاملاً لسيارات التوزيع والنقل وإن وجد فيضاعف أجور النقل مما يسبب شحة المنتجات في الأسواق وكذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعارها بصورة كبيرة وبغض النظر إن كانت المنتجات محلية أو مستوردة .

جودة البضائع وتضرر المخازن

أدت الانطفاءات المتكرره والمبالغ فيها من الكهرباء هذه الأيام وعدم وجود ديزل لمخازن التبريد لتلف وتغيير في جودة المنتجات المختلفه وهذه شكوى كبيرة ربما لم تحس بها الحكومة حتى الآن وخاصة في أيامنا هذه مع الحرارة المرتفعة في الجو مع الصيف فأزمة المشتقات النفطية سببت إيقاف شراء بعض المنتجات خاصة المثلجة لتلافي تلفها في المخازن، بالإضافة إلى زيادة تكاليف التخزين بسبب أسعار الديزل المشترى من السوق السوداء . ولعل ما يثير القلق عدم وجود إحصاءات دقيقه للخسائر بسبب عدم وجود إدارات متخصصة بالغرف التجارية والصناعية ولدى مؤسسات القطاع الخاص فضلا عن التفرق التي يسود القطاع الخاص ومن المؤكد أن هناك خسائر كبيرة جدا في العاصمة ناهيك عن المحافظات الساحلية كعدن والحديدة والمكلا والمهرة.

البنزين

عدم وجود البنزين أو كما يطلق عليه الناس البترول سبب كثيراً من الخسائر والمشاكل للقطاع الخاص حيث إن الموظفين أو المدراء في الشركات يتأخرون عن دوامهم بالإضافة إلى تغيب بعضهم بسبب عدم وجود البترول لتنقلاتهم وكما أن البترول سبب تعطيل كثير من الفعاليات ومتابعة أعمال القطاع الخاص عموما .

وسبب انعدام البترول في توقف المحلات الصغيرة والمتوسطة بسبب اعتماد معظمها على البترول لمواطير الكهرباء حيث إن الاعتماد على الكهرباء الحكومية غير مجد بسبب الانقطاع الذي يصل إلى 16ساعة يوميا في أوقات الدوام والعمل .

أضرار

يرى قطاع الصناعة والقطاع الخاص إجمالا أنهم متضررون منذ سنين وأضرارهم في تصاعد يوم بعد يوم وليس هناك جهة تضع القطاع الخاص في الحسبان أو أن تتفقد أسباب توقف المصانع والمنشآت وهذه هي المشكلة الكبيرة بالرغم من ان القطاع الخاص هو كفيل بإخراج البلد من أزمته إن تم الاهتمام به ويحذر القطاع الخاص الحكومة من كارثه يسببها انعدام الكهرباء والمشتقات النفطية ومن الأزمات المتكررة التي ستسبب الانهيار الاقتصادي للوطن .

بسبب انقطاع الكهرباء وعدم توفر الديزل:

مستشفيات أمانة العاصمة تطلق اس

أطلقت المستشفيات الحكومية بالخاصة صافرة الإنذار لاحتمال حدوث كوارث صحية وإنسانية على مرضى المستشفيات بسبب الانقطاعات المتكررة للكهرباء وانعدام مادة الديزل.

ولأهمية المستشفيات- كمراكز خدمية للمواطنين والتي تقدم الخدمة الصحية لكافة المواطنين بمختلف مستوياتهم وطبقاتهم المعيشية- إلا أنها تواجه مشكلة تتفاقم يوما بعد يوم وهي وتوفير مادتي الديزل والبنزين للمولدات الكهربائية التي تعمل أثناء انقطاع التيار الكهربائي.

تحقيق/ حسن شرف الدين

طوارئ

ورغم ما يواجه المرضى من خطر قد يحدق بهم في أي وقت لا قدر الله سبحانه وتعالى إلا أن الجهات المعنية تتعامل مع القضية وفق قاعدة أذن من طين وأذن من عجين، فهي لا تمتلك أدنى مقومات الاهتمام وأخذ الحيطة من خلال تزويد المستشفيات والمركز الصحية بالمشتقات النفطية لمواجهة أي طارئ أثناء استقبال الحالات الصحية أو إجراء العمليات الجراحية.

فعند انقطاع الكهرباء تتوقف الأجهزة الطبية المختلفة التي تساهم في علاج وتطبيب المرضى الراقدين في المستشفيات.. يعلن الأطباء والممرضون حالة الطوارئ حتى تعود الكهرباء سواء من الخط العمومي أو تشغيل مولد الكهرباء التابع للمستشفى.

محاولات

السؤال المطروح: ماذا يعمل الأطباء والممرضون عند انقطاع التيار الكهربائي، وفي نفس الوقت عدم توفر مادة الديزل لتشغيل المولد الخاص بالمستشفى؟.. هذا ما يجيب عليه مسئول تشغيل مولد الكهرباء في أحد مستشفيات منطقة شعوب الذي يقول عند نفاد الكمية من الديزل لتشغيل مولد الكهرباء للمستشفى: أقوم بابلاغ إدارة المستشفى بأن الكمية نفدت، وبدورهم يتواصلون مع الجهات المختصة لتوفير مادة الديزل للمستشفى خصوصا أيام الأزمات، أما خلال الأيام العادية لا نواجه صعوبة.

حلول

حارس المستشفى، الحاج عبدالله عبدالمعين، يحكي لنا قصة لأحد المرضى يقول: خلال الأيام الماضية جاء أشخاص ومعهم مريض يحتاج لعملية في المستشفى، والملفت في الأمر أنهم يحملون معهم دبتين الأولى دبة بترول 20 لترا والثانية دبة ديزل 20 لترا.. سألتهم لماذا هذه الدبيب معكم.. أجابوا احتياط إذا انقطعت الكهرباء عن المستشفى وما بش مع المستشفى ديزل نشغل الماطور بالديزل الذي معانا أثناء إجراء العملية لا سمح الله.

رغم حلاوة هذه القصة إلا أنها تحمل كثيراً من المعاني والدلالات إلى أي مدى وصل تفكير الشارع اليمني.. فبقدر ما يواجه من صعاب وتحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية بقدر ما يعمل الحلول والاحتمالات لمواجهة أي طارئ قد يواجهه.

إزعاج

الدكتور معين المصعبي -اخصائي أطفال- يقول إن انقطاع التيار الكهربائي، المتكرر يشكل إزعاجا أمام الكادر الطبي خصوصا مجال المختبرات الطبية والأجهزة الطبية التي تعمل على الكهرباء فإلى جانب تأخر إجراء الفحوصات الطبية قد تواجه الجهة الطبية عطلا فنيا في أي جهاز من الأجهزة الطبية ما يعرضه لعطل قد يطول إصلاحه أو يتلف الجهاز الطبي بسبب الانقطاعات المتكررة للكهرباء.

ويضيف الدكتور المصعبي أن هناك حالات طبية تحتاج إلى الاوكسجين الدائم حتى تستقر صحته.. ومع انقطاع التيار الكهربائي تزداد حالته الصحية سواء.. أما إذا انعدم الديزل ولم يستطع تشغيل المولد الكهربائي لإعادة التيار الكهربائي للجهاز فقد تزداد حالة المريض سوءاً وقد يفارق الحياة جراء انقطاع الاوكسجين عنه.

حالة وفاة

وهذا ما حدث فعلا لأحد المرضى.. حيث يقول حسن إسماعيل -موظف حكومي- أن عمه تعرض لوعكة صحية نقل على إثرها إلى المستشفى لتلقي العلاج، ونصحه الأطباء بأن يستخدم الأوكسجين حتى يستعيد عافيته.. وفعلا أخذه أولاده إلى المنزل وكان يستخدم الأوكسجين وعند انقطاع الكهرباء كانوا يشغلون المولد الكهربائي لتشغيل جهاز الأوكسجين.. وفي يوم نفدت كمية الديزل الذي كان يعمل